

الترجيح على الآخر

**ص** وليس نفي الوصف عن فرع لزوم معترضاً وقيل الزم والترجم  
 ثانياً بان ذكر الفرق و لا ابداء اصل شاهده فيها اعتلا  
**ش** لا يلزم المعارض نفي الوصف الذي عارضه به عن الفرع بان يقول  
 مثلاً فيما تقدم وليس الكيل موجوداً في التفاح لحصول مقصوده من  
 هدم ما جعله المستدل العلة بجزء المعارضه وقيل يلزمه ذلك لغيره  
 انتفاء الحكم عن الفرع الذي هو المقصود وقيل ان صرح بالفرق بين  
 الاصل والفرع والحكم فقال مثلاً لا يراى في التفاح بخلاف البروعاء  
 عليه الظم فيه لزمه ذلك للترامه اياه بتصريحه بالفرق فظلمه  
 الوفاء به وان لم يلزمه ابداء بخلاف ما اذا لم يصرح به ولا يلزمه  
 ايضاً ابداء اصل يشبهه لما عارضه به بالاعتبار لان حاصل اعتراضه  
 نفي الحكم عن الفرع لعدم العلة او صد المستدل عن التعليل بذلك  
 الوصف لجوانباً ثانياً لغيره هذا ولم يرد عليه ما ابداه حتى يحتاج لشرحها  
 اصل وقيل يلزمه ذلك حتى تقبل معارضته كان يقول العلة في  
 البرالطم دون القوت به بل الملح فالنفاج مثلاً بوي **ص**  
 للمستدل الدفع للمؤامره باللمع والفتح وبالطالبة  
 بكونه مؤمراً والشبهه ان لم يكن سبباً وتقسيم به  
 وبيان ان ماعداه في صورة مستقل لو هذا يعني  
 بظواهر عام اذا لم يعارضه تجميه وان يقول للمعارض  
 قد ثبت الحكم بالجمع انتفاء وصفك فالدفع بهذا المعنى  
 ان لم يكن مع ذلك وصف المستدل وقيل مطلقاً وقال عليه بخلاف

ش

**ش** للمستدل دفع المعارضه باوجه احدها المنع اى منع وجود  
 الوصف المعارض به في الاصل كان يقول لدفع معارضته القوت  
 بالكيل في شئى كالجوز لانهم انه مكيل لان العدة بعادة من  
 النبي صلى الله عليه وسلم وكان اذ ذاك مؤثراً او معدوداً ثانياً  
 القوت في عليه الوصف المعارض به ببيان انه خفي وغير منضبط  
 او معدوم وغير ذلك من مفسدات العلة ثالثاً ان يطالب المعارض  
 ببيان ثانياً الوصف الذي ابداه ان كان مناسباً او شبهه ان كان  
 غير مناسب ويختص هذا الوجه بما اذا لم يكن الطريق الذي ثبت  
 به المستدل الوصف سبباً او قسمياً فاذا كان كذلك فليس له  
 المطالبة بالثبات ثانياً فان مجرد الاحتمال كاف في دفع السبب فعمله  
 بيان المحصر فيما ذكره بطريقه واعادة الباقية في النظم واصله  
 لدفع ابراهم عود الشرط لما قبله ومن امثله ان يقال لمعارض  
 القوت بالكيل لم قلت ان الكيل مؤثر لبعها ان يبين ان ماعداه  
 الوصف الذي ذكره المعارض مستقل في صورته من الصور اما بالجمع  
 او بنصفه فانه يبطل به كونه وصف المعارض في موضع التعليل  
 لئلا يلزم الغاء المستقل واعتباره غيره وشرط هذا الوجه ان لا  
 يتعوض المستدل للتعميم فان تعرض له فقال في حديث الطعام  
 بالطعام فثبت من بوي كل مطعم خرج عما نحن فيه نفي القوت  
 الذي هو وجه الدفع عنه الى النص واعادة الباقية في النظم  
 واصله لاخصاصه بالشرط كما تقدم ولو قال المستدل للمعارض  
 ثبت الحكم في هذه الصور مع انتفاء وصفك الذي عارضته به